



ورقة خلفية حول/
وضع المرأة المصرية
خلال السنوات الخمس الأخيرة

جمعية نهوض وتمكين المرأة

أكتوبر 2014

(1)



الفهرس

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
5	وضع المرأة المصرية خلال الخمس سنوات الأخيرة
5	- أولاً وضع المرأة خلال عامي 2009، 2010
6	- ثانياً وضع المرأة بعد ثورة 25 يناير
10	- ثالثاً وضع المرأة خلال عام 2013
13	وضع المرأة في المجالات المختلفة منذ عام 2010 وحتى الآن
18	الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في التحسن النسبي لوضع المرأة المصرية منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن
22	التحديات التي واجهت الجمعيات الأهلية خلال السنوات الخمس الأخيرة



مقدمة

اعتدنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة أن نقوم بإجراء الورقات البحثية التي تهدف إلى رصد وتحليل وضع المرأة المصرية وذلك حتى نقف على ما يحدث للمرأة من انتكاسات وانتصارات كما نقوم بكتابة التوصيات التي من شأنها أن تعمل على تحسين وضع المرأة، ونرفع هذه التوصيات إلى المسؤولين والمهتمين بقضايا المرأة حتى نعمل سوياً على أن تحصل المرأة على كافة حقوقها ونزيل كافة المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على حقوقها.

وخلال الخمس سنوات الماضية قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بإجراء العديد من الدراسات والمراسد الإعلامية التي تقوم فيها برصد واقع المرأة المصرية وفي الحقيقي اكتشفنا أن السنوات الماضية حملت الكثير والكثير من الأشياء للمرأة من ثورة لإقصاء وتهميش واستغلال وعنف ممنهج وانتخابات...

وهذا ما جعلنا نقوم بإجراء هذه الورقة الخلفية لترصد وتحلل وضع المرأة خلال الخمس سنوات الماضية، حيث قمنا برصد وضع المرأة بشكل عام خلال الأعوام من 2009 وحتى 2013، كما حللنا وضع المرأة في المجالات المختلفة من عام 2010 وحتى الآن، والدور الذي لعبته جمعية نهوض وتنمية المرأة، وكان ذلك على عدة محاور، وهي:

- وضع المرأة الاقتصادي (الفقر والعمل)

- وضع المرأة التعليمي

- وضع المرأة الصحي

- النساء والعنف



- النساء وحقوق الإنسان

- النساء في مواقع السلطة وصنع القرار

- الآليات المؤسسية للنهوض بالنساء

- الطفلة الأنثى

كما رصدنا في هذه الورقة الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في تحسين وضع المرأة المصرية منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن، وأيضاً رصدنا الانتكاسات والتحديات التي واجهت الجمعيات الأهلية خلال عملها في الخمس سنوات الماضية.

ولابد أن نشير إلى أننا في جمعية نهوض وتنمية المرأة سنعمل دائماً على تحليل ورصد واقع المرأة المصرية، كما سنعمل على تحسين وضعها في كافة المجالات، من خلال البرامج والخدمات المختلفة التي تقدمها الجمعية، وأيضاً من خلال الدراسات والأوراق البحثية والمراسد الإعلامية التي تعمل على رصد وتحليل واقع المرأة المصرية والتي تقدم توصيات للمسؤولين والتي من شأنها أن تحسن وضع المرأة.

وضع المرأة المصرية خلال الخمس سنوات الأخيرة:

- للتحدث عن وضع المرأة خلال الخمس سنوات الأخيرة لأبد من الفصل بين وضعها قبل ثورة يناير وفي الفترة من ثورة يناير وحتى ثورة 30 يونيو وما بعد ثورة الثلاثين من يونيو.

- أولاً: وضع المرأة خلال عامي 2009، 2010:

شهد وضع المرأة تحسن نسبي حيث تم تخصيص 64 مقعداً للمرأة في مجلس الشعب (الكوتة)، وأيضاً في عام 2009 تم تعيين أول رئيسة جامعة مصرية ، وهي الدكتورة هند حنفي، وبذلك تكون أول سيدة تتولى رئاسة جامعة حكومية مصرية وهي جامعة الإسكندرية. ومن بين المناصب التي تولتها المرأة المصرية للمرة الأولى في عام 2009، هو منصب رئيسة محكمة لدائرة كلية، والذي تولته المستشارة/ رشا منصور ، كما شغلت السيدة/ منى ساويرس منصب أول رئيسة للمركز الضريبي لكبار الممولين ، وشهد عام 2009 فوز أول امرأة بمنصب قائد أوركسترا للفرقة القومية للموسيقى العربية وهي السيدة/ إيمان الجندي، ولأول مرة تم تعيين 5 قيادات نسائية في حركة المحليات لمنصب سكرتير عام مساعد المحافظ لمحافظة البحر الأحمر ، محافظة 6 أكتوبر ، محافظة بورسعيد ، محافظة الإسماعيلية ، ومحافظة القليوبية، وفي عام 2010 صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بإجازة تعيين المرأة قاضية في مجلس الدولة وجاء هذا الحكم على الرغم من رفض هيئة القضاء بمجلس الدولة ليؤكد على حق المرأة في تولي هذا المنصب الذي كان مقتصرأً على الرجال فيما سبق وبالفعل تم تعيين 10 قاضيات بمجلس الدولة في عام 2010، هذا بالإضافة إلى أن عام 2010 شهد تولي المرأة المصرية العديد من المناصب الحكومية التي كانت حكراً على الرجال ومن أهم هذه المناصب تعيين السيدة/ فهيمة صالح رئيسة لحي غرب مدينة نصر لتصبح بذلك أول سيدة مصرية تتقلد هذا المنصب، ولأول مرة في تاريخ مصر تم تعيين

(5)



القاضية/ سلمى الصعيدي كعضو يمين في هيئة جناح وجنايات أحداث القاهرة لتحكم في قضايا القتل والسرقة والمخدرات، ومن المميز في عام 2010 تولى بعض سيدات صعيد مصر مناصب لم يكن من الممكن أن تقتحمها السيدات خاصة في مجتمع منغلِق مثل مجتمع الصعيد الذي يحكمه العادات والتقاليد القديمة، ومن هذه المناصب تعيين السيدة/ زينب مدني مدير عام لقصر ثقافة أسوان لتكون بذلك أول سيدة تتقلد هذا المنصب، كما تم تعيين السيدة/ ميرفت محمد زكي مأذونه لتكون بذلك أول مأذونه في صعيد مصر والثانية على مستوى الجمهورية.

وعلى المستوى الدولي تقلدت المرأة المصرية العديد من المناصب التي تظهر ريادة المرأة المصرية على المستوى العالمي، حيث فازت السيدة/ سيادة إلهامي جريس برئاسة لجنة المرأة بالبرلمان الدولي لتكون أول سيدة مصرية وعربية تفوز بهذا المنصب، وتم تعيين السيدة/ أحلام محمد ملحقاََ عمالياً في مكتب التمثيل العمالي التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة المصرية بدولة الأردن، لتصبح بذلك أول سيدة تشغل هذا المنصب.

وعلى صعيد المهن الغير تقليدية التي تقلدتها المرأة المصرية في عام 2010 نجد أول قبطانة مصرية وهي مروة السلحدار التي تخرجت من الأكاديمية البحرية لعلوم النقل والتكنولوجيا قسم الملاحة، ولا يزال عمرها لا يتجاوز العشرين عاماً.

- ثانياً: وضع المرأة بعد ثورة 25 يناير:

خلال عامي 2011 و 2012 شاركت المرأة بفاعلية في ثورة يناير ونجحت في إسقاط النظام، وكنا نأمل أن تتضافر كل الجهود الحكومية وغير الحكومية للعمل على مواجهة الظروف والمعوقات التي تقف أمام المشاركة السياسية للمرأة ومحاربة الموروثات الثقافية التي تعوقها عن القيام بدورها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وسن التشريعات

التي تتصدى بحزم لما يمكن أن تتعرض له المرأة من عنف وتمييز، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة لها ولأسرتها.

ولكن للأسف لم يتحسن وضع المرأة بعد الثورة بل على العكس وجدنا حدة وعنف أكبر وغير مبرر يُمارس ضد المرأة، وتردي جسيم في وضعها على مختلف الأصعدة وبكل المجالات تقريباً، فبالنسبة لمشاركتها في مواقع صنع القرار نجد أن في حكومة الدكتور/ عصام شرف التي أعقبت الثورة لم يكن بها سوى سيدة واحدة، وأيضاً في حكومة الجنزوري كانت مشاركة المرأة ضعيفة فلم يوجد بها سوى ثلاثة وزيرات، كما تم إقصاء المرأة تماماً في حركة المحافظين.

وبالنسبة لمشاركة المرأة المصرية سياسياً فيمكن رصدها من خلال مستويين كمرشحة وكنائبة، على مستوى مشاركتها كمرشحة ففي الانتخابات البرلمانية كانت المرشحة تُوضع بذيل القائمة الحزبية كديكور في أغلب الأحيان ليس أكثر وللالتزام بما نص عليه القانون من ضرورة أن تتضمن قائمة المرشحين الحزبية لامرأة واحدة على الأقل، كما وجدنا بعض الأحزاب تقوم بوضع صور الزهور بدلاً من صور المرشحات، إلى جانب تعرض بعض الناخبات لبعض الممارسات من محاولات البعض لتوجيههن أو مضايقتهن أو غيرها من الممارسات، وفي النهاية بلغت نسبة تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية الوحيدة التي تمت بعد ثورة 25 يناير في عام 2012 (2%) فقط من البرلمان.

أما على مستوى مشاركتها كناخبة فوجدنا بشكل واضح مشاركة كثيفة من النساء واللاتي كن يحضرن خصيصاً من الصباح الباكر وعلى مدار اليوم كي يدلين بأصواتهن ويشاركن بقوة كالعادة، وتكرر ذلك المشهد في كافة الانتخابات والاستفتاءات.



بعدها اضطرت المرأة لخوض حرب شعواء لمواجهة الإقصاء في كل ما يتعلق بدستور جمهورية مصر العربية الجديد، بدءاً من تدني نسبة تمثيلها في اللجنة التأسيسية المسئولة عن وضع دستور 2012، مروراً بمواد الدستور المعيبة التي أهدرت حقوقها، فنسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، لم تتعد الـ 6% بواقع 6 سيدات من 100 عضو من أعضاء لجنة المائة 4 منهن كن ممثلات حزب الحرية والعدالة، وعلى الرغم من المطالبات الحثيثة والتدبير من قبل المؤسسات المهتمة بالمرأة والقضايا إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه، ولم يتزعزع القائمون على تشكيل اللجنة عن موقفهم المتخاذل بالنسبة لقضية تمثيل المرأة في لجنة المائة، ثم استمر بعدها هذا القهر من خلال خروج دستور 2012 والذي لم يكفل للمرأة أية حقوق، ولا تحوي سوى على وعود بالعناية والرعاية لحقوق الأمومة والطفولة.

وأيضاً عانت المرأة من تهيمش آخر في المجال السياسي بالنسبة لوضعها في الحكومات المتعاقبة منذ ثورة 25 يناير، ففي عام 2011 لم تتواجد سوى وزيرة واحدة في تشكيل وزارة عصام شرف، ثم زاد عدد الوزارات إلى 3 وزارات عندما تشكلت وزارة كمال الجنزوري في نفس العام " 2011"، ولم يكن الوضع أفضل حالاً في عام 2012 بل تردى بشكل أكبر بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة د. هشام قنديل في يونيو 2012، فمن 36 وزير نجد سيدتين فقط استطاعتا الحصول على حقيبتين وزيرتين .

والمتابع بشكل عام لأداء وزارات هذه الحكومة لا يجد من الإنجازات -إن وجدت- ما يُبشِّر بمستقبل أفضل للمرأة المصرية، بل تصدر القرارات والتصريحات من هذا الوزير وذلك دون التفكير في تأثيرها على المدى القريب والبعيد، فتصريح وزير التربية والتعليم بالسماح بالضرب في المدارس مادام غير مبرح فتح الباب للبعض للقيام بعدد من الانتهاكات في حق فلذات أكبادنا، فلم تسلم المرأة سواء طفلة أو شابة أو متقدمة في العمر من هذا التهيمش،

وتعرضت للعنف بمختلف أشكاله، ففوجئنا بمعلمة منتقبة تقوم بقص شعر تلميذتين بالصف السادس الابتدائي بأحد المدارس بالأقصر بدعوى عدم انصياعهما لأوامرها بارتداء الحجاب! .. وهي الواقعة التي تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحرية الشخصية وحرمة الجسد الخاص، بل ونظراً لعدم التعامل بشكل رادع مع هذه الحادثة الأليمة التي بها تعدي جسدي ونفسي على الطفلتين وجدنا أن هذه الحوادث تتكرر ليتعرض لها فتيات ونساء في المترو وفي الشارع، بحيث تفاجأ الأموات في الشارع بأحدهم أو إحدهن تقوم بإخراج مقص لتقوم بقص شعرها في تعد جسيم على جسدها وحقوقها كمواطنة.

فللمرأة المصرية اكتشفت عقب ثورة يناير طوفان هادر من الممارسات والمطالبات التي ترغب في إقصائها والعصف بها وبحقوقها، ووجدت نفسها في مواجهة تيارات تدعي انتمائها للإسلام لا يرون المرأة سوى وعاء للإنجاب ليس إلهاً، ولذا لا يتحدثون سوى بتفاهات مثل إلغاء قوانين الأحوال الشخصية من خلع وولاية تعليمية وحضانة ورؤية، وإباحة ختان الإناث، وزواج القاصرات وغيرها .

أما عن وقائع التحرش فلم تسلم مواسم الأعياد من وقوع حالات عدة، هذا بخلاف ما يحدث في الشوارع والميادين، وقد رصد تقرير لمكتب شكاوي المجلس القومي لحقوق الإنسان أن حوالي 64% من نساء مصر يتعرضن للتحرش الجنسي سواء باللفظ أو بالفعل في الشوارع والميادين العامة، مما جعل مصر تحتل المرتبة الثانية على العالم بعد أفغانستان في التحرش الجنسي.

وفي بعض الأحيان تعرضت بعضهن إلى نوع من التحرش المنظم، حيث أكدت العديد من الشواهد على أن النساء مستهدفات في المسيرات والمظاهرات، لأن المرأة هي التي تعطي زخماً اجتماعياً وأهمية للتظاهرات والاحتجاجات. ، ونجد على رأس المستهدفين لها تيار الإسلام السياسي الذي ينكل بالسيدات في الشوارع لإجبارهن على البقاء في منازلهن، بحيث يبيت الرعب داخل السيدات والرجال أيضاً ؛ فيتخوف كل رجل من نزول زوجته أو أخته أو

ابنته حتى لا تتعرض للاعتداء، كنوع من الابتزاز السياسي ومحاولة غير مقبولة لترويع الآمنات لمنعهن من التعبير عن آرائهن بحرية.

- ثالثاً: وضع المرأة خلال عام 2013:

عام 2013 يمكن أن نسميه عام التناقضات في وضع المرأة، فحتى منتصف عام 2013 ، كانت الأحداث سوداوية للغاية، فقد واجهت المرأة المصرية في الشهور الأولى من هذا العام الكثير من عوامل التهميش والإقصاء:

- ففي بداية العام تم إقرار دستور سلب الكثير من حقوق المرأة، والذي بموجبه تم استبعاد المستشارة/ تهاني الجبالي من منصبها في المحكمة الدستورية العليا.
- كما واجهت المرأة عنف شديد يهدف إلى إقصائها من الحياة بشكل عام، وكانت الأداة الأكثر استخداماً من جانب السلطة الحاكمة وقتئذ هي التحرش الجنسي المنظم سواء كان في الميادين العامة أثناء احتفالات ذكرى الثورة، أو أثناء المسيرات والتظاهرات، أو في وسائل المواصلات المختلفة، وكان الأمر الأكثر سوءاً من التحرش هو تبرير لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى المنحل ذو الأغلبية الإسلامية أن التحرش يحدث بسبب مشاركة السيدات أنفسهن ونزولهن المظاهرات مع الرجال.
- وأيضاً في شهر يناير من عام 2013 قامت وزارة التربية والتعليم بحذف صورة الدكتورة "درية شفيق" إحدى رائدات حركة تحرير المرأة في مصر من مادة التربية الوطنية للمرحلة الثانوية بحجة عدم ارتدائها للحجاب، وهو ما كان يمثل تعد واضح على تاريخ نضال المرأة المصرية.
- وفي يوم المرأة المصرية الذي يوافق 16 مارس، اعتدى شباب جماعة الإخوان المسلمين على مجموعة من المتظاهرين أمام مكتب الإرشاد في المقطم ومن بينهم الناشطة/ميرفت موسي التي تعرضت للصفع والسباب، من أحد شباب جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بالتزامن مع مناقشة المجلس القومي للمرأة لوثيقة منع العنف ضد المرأة بالأمم المتحدة.

- أما في شهر أبريل حاول البعض تغيير قانون الأحوال الشخصية بدعوى أنها قوانين سوزان مبارك وغير مطابقة للشرع أو أنها سبباً في إنهيار الأسرة المصرية، وقوانين الأحوال الشخصية لمن لا يعلم هي أحد أهم التشريعات التي تنظم حقوق الزوجة والأم المصرية، فهي مجموعة القوانين المحددة لسن الحضانة وحق الرؤية والخلع... إلخ ، وهي مجموعة من القوانين التي حاربت المرأة المصرية من أجل الحصول عليها لسنوات طويلة.
- وفي شهر مايو تم إقصاء الدكتورة/ إيناس عبد الدايم - رئيسة دار الأوبرا المصرية من منصبها رغم ما شهدته الأوبرا في فترة رئاستها من ازدياد واضح في النشاط الثقافي وزيادة في الإيرادات، وهو ما يعد حلقة من حلقات مسلسل إقصاء المرأة المتعمد من كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.
- وأيضاً خلال شهر مايو ظهرت مطالب كثيرة من الحزب الحاكم حينئذاً ومن مجلس الشورى المنحل تطالب بحل المجلس القومي للمرأة بدعوى أنه يعمل على خراب الأسر المصرية، وذلك بسبب مواقف المجلس القومي للمرأة و السفيرة/ ميرفت التلاوي - رئيسة المجلس، الراضة لسياسات الحكومة والحزب الحاكم تجاه المرأة.
- ومما سبق يتضح لنا أنه لم يمر شهر من يناير وحتى مايو 2013 لم يتم فيه توجيه ضربة من النظام الحاكم للمرأة المصرية، ولعل هذا ما جعل المرأة المصرية تخرج في 30 يونيو لتطالب بسقوط النظام الذي كان شغله الشاغل هو إقصاء المرأة وسلبها كافة حقوقها.
- وخلال هذه الفترة لم يتم تعيين أي سيدة في مناصب جديدة ولم تقم الدولة بأي خطوة لزيادة تمكين المرأة، بل على العكس تماماً، وكان هذا انعكاس لرغبة السلطة الحاكمة في هذا الوقت باستبعاد المرأة المصرية من المشاركة في الحياة بشكل عام واقتصار دورها على المنزل فقط.
- وبعد 30 يونيو استطاعت المرأة المصرية أن تسترجع بعض من حقوقها المسلوبة، فعقب سقوط نظام حكم الإخوان في 30 يونيو تم تشكيل حكومة جديدة وفريق رئاسي جديد مثلت فيه



المرأة بعدد قليل ولكن كان تمثيلاً مميزاً، فأول مرة منذ سنوات يتم اختيار سيدات كفاءات في مجال عملهن ولا يتم اختيارهن ليكون ديكور سياسي يعكس وجود المرأة في الحكومة فقط، فعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في حكومة الدكتور / حازم الببلاوي كان ثلاث سيدات فقط ولكنهن كن من أفضل الوزراء، وهن الدكتورة/ درية شرف الدين - وزيرة الإعلام، الدكتورة/ مها الرباط - وزيرة الصحة، والدكتورة/ ليلي اسكندر - وزيرة البيئة، كما تم اختيار الأستاذة/ سكينه فؤاد لتكون مستشارة رئيس الجمهورية لشئون المرأة.

وفي سبتمبر وصلت الأستاذة/ عزة أحمد إلى منصب رئيسة حي الدقي بمحافظة الجيزة، وهي سابقة تعد الأولى من نوعها أن يتم تعيين سيدة في منصب رئيسة حي ، وفي نفس الشهر حصلت اللواء/ عزة الجمل على منصب أول لواء شرطة في مصر، حيث كان لا يتم ترقية المرأة الشرطة إلى أن تصل لمنصب لواء شرطة.

أما عن وضعها في كتابة دستور 2014 فتمثيل المرأة في لجنة الخمسين كان ضعيفاً حيث مثلت المرأة بنسبة 10% فقط، إلا أنه وعلى الرغم من قلة نسبة تمثيل المرأة استطاعت السيدات من أعضاء لجنة الخمسين وعلى رأسهن السفيرة/ ميرفت التلاوي أن يضعن دستوراً جيداً يحفظ حقوق المرأة المصرية، وخرجت مسودة الدستور بانتصار لحق المرأة المصرية في المواطنة الكاملة ومنح الجنسية لأبنائها، كما أولت مسودة الدستور عناية خاصة بالمرأة الفقيرة والمهمشة، بالإضافة إلي نص مسودة الدستور على الحد من كافة أشكال العنف ضد المرأة ولا سيما الزواج المبكر والتزام الدولة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتدعيم حق مشاركة المرأة بنسبة 25% في المحليات، فيوجد في الدستور 20 مادة تحفظ حقوق المرأة المصرية.



وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي حدث للمرأة عقب ثورة الثلاثين من يونيو إلا أن المرأة لاتزال تعاني من التهميش والإقصاء، فعلى سبيل المثال وليس الحصر لم يتم تعيين أي سيدة في منصب محافظة أو رئيسة حي.

وضع المرأة في المجالات المختلفة منذ عام 2010 وحتى الآن:

* وضع المرأة الاقتصادي (الفقر والعمل):

لم يحدث أي تحسن في وضع المرأة في العمل ففي عام 2010 بلغت نسبة البطالة للمرأة المصرية 22.6%، وفي عام 2014 حدث تفهقر لوضع المرأة حيث بلغت نسبة البطالة بين النساء 24.8%¹، وهو ما يؤثر بالتأكيد على المستوى الاقتصادي للمرأة فزيادة نسبة السيدات المتعطلات يؤدي حتماً لانخفاض المستوى الاقتصادي لهؤلاء السيدات، فعلى الرغم من عمل الجمعيات الأهلية -بالشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي- على رفع المستوى الاقتصادي للمرأة والمحاولات المستديمة للقضاء على ظاهرة تآنيث الفقر، إلا أن مازال الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية متردي بسبب الظروف الاقتصادية وقلة مشاركة المرأة في سوق العمل.

* وضع المرأة التعليمي:

حدث بهذا المجال تحسن في وضع المرأة والفتاة، فعدد كبير من السيدات يحرصن على الحصول على الفرص التدريبية والتعليمية التي تتاح إليهن، فخلال الخمس سنوات الأخيرة، باتت الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تركز بشكل كبير على إتاحة فرص تدريبية

¹ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

وتعليمية للنساء في مختلف المجالات سواء كانت محو أمية أو مهارات حياتية أو حرف يدوية، أو تدريبات مختلفة ذات مضمون سياسي وثقافي.

- ففيما يخص التدريب ساهمت **جمعية نهوض وتنمية المرأة** بشكل فعال في هذا المجال خلال الخمس سنوات الماضية حيث قامت الجمعية بتدريب ما يقرب من 3849 سيدة في المناطق العشوائية التي تعمل بها الجمعية، وفي بعض محافظات الصعيد مصر.

- حيث قامت الجمعية بتدريب 1153 سيدة على صناعتي الفواخير ودباغة الجلود وذلك في الفترة من نوفمبر 2010 وحتى يونيو 2012 في إطار مشروع "صناعات تندثر دعونا ننقذها" والذي نفذته الجمعية مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية.

- كما قامت الجمعية بتدريب 150 سيدة على التفكير المنظم للوصول لحل المشكلات وكيفية توصيل مشاكلهم لصناع القرار، وذلك خلال عام 2010 في إطار مشروع "مواطنون فاعلون" والذي نفذته الجمعية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني، وأيضاً في المرحلة الثالثة من المشروع تم إعداد وبناء قدرات 270 فتاة ليكن قادة المستقبل ومواطنات فاعلات، وفي المرحلة الرابعة من المشروع تم تدريب 350 فتاة بسبع محافظات مختلفة ليكن مواطنات فاعلات.

- وأيضاً قامت الجمعية بتدريب 94 سيدة وفتاة على مهن التطريز والخياطة والدباغة والجلود والفواخير والكوافير وذلك في الفترة من إبريل 2011 وحتى مايو 2012، وذلك في إطار مشروع "علمني وشغلني" والذي نفذته الجمعية بالشراكة مع بنك مصر.

- وفي إطار مشروع "اصنعي حياتك" الذي نفذته جمعية نهوض وتنمية المرأة مع مؤسسة سيتي دربت الجمعية 180 سيدة وفتاة على صناعة المنتجات اليدوية عالية الجودة من خلال التدريب على ثلاث حرف رئيسية وهي صناعة الحلبي، والتصميم والطباعة والتطريز،



والصناعات الفخارية، هذا بالإضافة إلى التدريب على مهارات إدارة المشروعات والتسويق ، مع خلق قنوات من التواصل مع شركات السياحة والجهات التسويقية.

- كما تم تدريب 360 شاب وشابة في إطار مشروع "أعرف لكي أنمو" والذي نفذته جمعية نهوض وتنمية المرأة مع مؤسسة سيتي، وقامت الجمعية خلاله بتدريب المنتفعين على الجوانب المالية التي تساعد على إقامة مشاريع صغيرة.

- وأيضاً دربت الجمعية 350 فتاة وسيدة بسبع محافظات هي: القاهرة ، والدقهلية ، والسويس، والمنيا، وسوهاج، وقنا، والأقصر، فتم تدريبهن على كيفية أن يكن مواطنات فاعلات، وذلك في إطار مشروع "هي مواطنة فاعلة" والذي نفذته الجمعية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني.

- كما دربت الجمعية 280 فتاة في مشروع "أحلام البنات" الذي نفذته الجمعية بالتعاون مع مؤسسة ستار كير، وعمل المشروع على رفع كفاءة الفتيات المهمشات، ويتم ذلك من خلال محو أميتهن وتدريبهن على المهارات الحياتية اللازمة مثل: مهارات التفاوض والاتصال، وتدريبهن على بعض الحرف اليدوية والتي من خلالها يصبحن قادرات على خوض سوق العمل ويستطعن العمل من منازلهن ويكون لديهن دخل.

* وضع المرأة الصحي:

حدث تحسن في هذا المجال بفضل حملات التوعية الصحية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، ف فيما يخص بوضع الطفلة بلغت نسبة الإناث الأطفال اللواتي يحصلن على التطعيمات 93%، كما قلت نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع الإناث بنسبة 50% في العشر سنوات الماضية²، أما فيما يخص المرأة الناضجة فأصبحت المرأة

² بيانات المجلس القومي للمرأة



الآن أكثر وعياً بالأمراض المختلفة والأسباب التي تؤدي إليها والتغذية السليمة، ومخاطر كثرة الإنجاب، ووسائل تنظيم الأسرة ، والأسباب التي تؤدي للإصابة بمرض السرطان وغيرها.

* النساء والعنف:

لم يحدث تحسن، بل على العكس إزداد الأمر سوءاً بعد ثورة 25 يناير، خاصة في ظل الغياب الأمني وظهور جماعات التحرش الجنسي المنظمة والتي تهدف في الأساس إلى إبعاد المرأة عن الحياة العامة، وتكرر ذلك عدة مرات عقب ثورة الثلاثين من يونيو، وقام الرئيس السابق/ عدلى منصور بإصدار قراراً بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 لمواجهة التحرش، كما أن الوضع صار أفضل نوعاً ما عقب زيارة سيادة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي لضحية التحرش في ميدان التحرير والقبض على مرتكبي هذه الوقائع، حيث قلت بشكل كبير جماعات التحرش المنظم، ولكن مازالت الحوادث الفردية تحدث بغزارة، وتحتاج لتطبيق صارم للقانون للقضاء على مثل هذه الظواهر.

* النساء وحقوق الإنسان:

حدث تحسن دستوري حيث ضمن دستور 2014 حماية حقوق الإنسان والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز، ولكن على أرض الواقع لم يحدث تحسن حتى الآن.

* النساء في مواقع السلطة وصنع القرار:

حدث تحسن نسبي، حيث تقلدت المرأة العديد من المناصب العليا لم يكن مسموح لها من قبل أن تتقلدها، وإن كان لا يزال هناك العديد من المناصب القيادية تحرم المرأة منها، فمثلا لا تزال المرأة المصرية محرومة من منصب المحافظ، كما يوجد تعنت في مسألة تعيين الإناث



للمعمل لكفاحيات بمجلس الدولة، وتوجد حقب وزارية عديدة تعد حكرأ على الرجال على رأسها الوزارات السيادية كالدفاع والشرطة، وأيضاً لم يتم تعيين أي امرأة في تاريخ مصر الحديث رئيسة وزراء أو رئيسة دولة.

* الآليات المؤسسية للنهوض بالنساء:

حدث تحسن كبير في هذا المجال، حيث تعمل الجمعيات الأهلية على وضع آليات من شأنها أن ترتقي بوضع المرأة المصرية على كافة المستويات، فعلى سبيل المثال تتبنى جمعية نهوض وتنمية المرأة آليات إعلامية تهدف إلى تحسين صورة المرأة في الإعلام وإيصال صوتها ومتطلباتها لصانعي القرار، كما تتبنى آليات مختلفة للنهوض بالمرأة في المناطق العشوائية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والصحي والتعليمي.

* الطفلة الأنثى:

حدث تحسن في وضعها على المستوى الدستوري وليس على أرض الواقع، حيث نص دستور 2014 في المادة (80) على تحديد سن الطفولة بـ 18 عاماً، وهذه المادة من شأنها حماية للأطفال ومنع زواج القاصرات، وإن كان على أرض الواقع لا تزال مشكلتي زواج القاصرات والعنف ضد الأنثى الطفلة منتشرين بشكل كبير في القرى المصرية.

الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في التحسن النسبي لوضع المرأة المصرية منذ ثورة 25

يناير وحتى الآن:

- أصبح هناك عدد كبير من البرامج تتوجه نحو إثراء الحالة التعليمية والمهاراتية للمرأة، فالسياسة العامة للجمعيات الأهلية - ومنها جمعية نهوض وتمية المرأة - أصبحت تتوجه نحو تعليم الفتيات وتدريبهن على كافة المهارات الحياتية التي يحتاج إليها لمواصلة مشوار تمكينهن، فلا يمكن إحداث تغيير وتحسن على المستوى السياسي مثلاً دون توعية الفتيات بالأمور الأساسية للسياسة، كما لا يمكننا أن نضمن مستوى اجتماعي واقتصادي أفضل للمرأة دون محو أميتها وتعليمها أساسيات الحياة العامة.
- وقد عملت الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء والفتيات، إلى جانب إعادة المتسربات إلى المدارس، فضلاً عن المساهمة في تغيير الصور النمطية للمرأة في المناهج التعليمية والكتب المدرسية.

- ومن المشروعات التي قدمتها جمعية نهوض وتمية المرأة خلال الخمس سنوات الماضية في سبيل تحسين وضع المرأة:

مشروع: صناعات تندثر دعونا ننقذها

- قدم المشروع مجموعة متطورة من التدريبات للعاملين بحرفتي الفواخير ودباغة الجلود، وذلك لرفع تقنية التنفيذ في كل صناعة على حدى وعمل تصميمات حديثة، وتم إتباع منهجية (التدريب بالمعايشة) حيث تم إقامة هذه التدريبات في الورش والمصانع الصغيرة الموجودة بالفعل في المجتمع.
- تم عمل تدريبات نظرية للمتدربين على صناعة الفخار للتعرف على تاريخ الفخار وتطوره، وكيفية عمل وتنفيذ التصميمات، وكيفية استخدام الألوان على المنتجات الفخارية وكيفية عمل ابتكارات في التصميمات الفخارية.
- تم تقديم مجموعة من الخدمات المباشرة للعملاء مثل استخراج الأوراق القانونية (بطاقات الرقم القومي - شهادات ميلاد) وذلك لدمج هؤلاء العمال بالمجتمع ومنحهم

- أساسيات الحقوق المدنية المكفولة لهم من خلال تمكينهم القانوني والاجتماعي.
- تم تدريب مجموعة من الشباب على كيفية صيانة آليات التصنيع في المدايع والورش والمصانع لضمان كفاءة تشغيل تلك الصناعات.
- تم تنظيم حملة إعلامية تستهدف لفت نظر صناع القرار لضمان عدم اندثار هذه الصناعات.
- ومن الخدمات الأخرى التي قدمتها الجمعية في إطار المشروع: تم تنظيم معرضين لمنتجات صناعتي الفواخير والجلود.

مشروع: عبور جسور...تحقيق أحلام

قام المشروع بتمكين الآلاف من السيدات المعيلات وبناتهن، وذلك من خلال تقديم برامج تعليم غير نظامية بالاعتماد على وسائل تعليم جذابة ومبتكرة للدارسين، كما ساهم في منع تسرب الفتيات من التعليم من خلال تقديم منح دراسية لهن.

مشروع: علمني وشغني

استطاع المشروع وتمكين 50 لقرية من طقة كوم غراب في مصر القهية من الانجحية القصص اليهتوا على مي قوالقانونية ، وذلك عن طريق توفير فصول محو الأمية وتوفير منح دراسية، وإستخراج الأوراق القانونية، إضافة إلى توفير فرص تدريبية وفرص عمل لـ 100 شخص من الأسر المستهدفة، وتوفير قروض لعمل مشروع خاص.

مشروع: اصنعي حياتك

هدف المشروع إلى تدريب 180 سيدة وفتاة على صناعة المنتجات اليدوية عالية الجودة من خلال التدريب على ثلاث حرف رئيسية وهي : صناعة الحلبي، والتصميم والطباعة والتطريز، والصناعات الفخارية، هذا بالإضافة إلى التدريب على مهارات إدارة



المشروعات والتسويق مع خلق قنوات من التواصل مع شركات السياحة و الجهات التسويقية.

- مشروع أعرف لكي أنمو -

استهدف المشروع تدريب 360 شاباً وفتاة من طلبة المدارس الفنية وحديثي التخرج والذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 - 18 عاماً، على جوانب المالية التي تساعدهم على إقامة مشاريع صغيرة، وذلك حتى يساهم في القضاء على الأمية المالية.

- مشروع هي مواطنة فاعلة -

هدف المشروع إلى تمكين الفتيات والسيدات على أن يكن مواطنات فاعلات يساهمن في خدمة مجتمعاتهن، حيث تم عقد ورش عمل تم تبادل الأفكار الشابة بها والتي نتج عنها تقديم مقترحات لمشروعات تتجسد في مبادرات يتم تنفيذها على أرض الواقع في المجتمع المحيط بهؤلاء الفتيات والسيدات. واستهدف المشروع الوصول إلى 350 فتاة وسيدة بسبع محافظات هي : القاهرة، والدقهلية، والسويس، والمنيا، وسوهاج، وقنا، والأقصر.

- مشروع تمكين الفتاة المهمشة:

هدف المشروع إلى رفع كفاءة الفتيات المهمشات في منطقة عزبة خير الله - إحدى المناطق العشوائية الأكثر فقراً في مصر القديمة - ، وتم ذلك من خلال محو أميتهن وتدريبهن على المهارات الحياتية اللازمة مثل مهارات التفاوض والإتصال وتدريبهن على بعض الحرف اليدوية والتي من خلالها يصبحن قادرات على خوض سوق العمل ويستطعن العمل من منازلهن ويكون لديهن دخل.

وتم تقديم ندوات توعية قانونية لـ 200 فتاة من عزبة خير الله، حتى يعرفن حقوقهن وواجباتهن التي يكفلها القانون وحتى يستطعن المطالبة والحفاظ على حقوقهن المهذرة ، بالإضافة إلى استخراج الأوراق القانونية لهن.

- مشروع نقطة انطلاق (سيرنج بورد):

هدف المشروع هو تدريب المرأة على كيفية إحداث تغيير حقيقي في حياتها على المستوى الشخصي والعائلي والمهني والمجتمعي ، حيث تم تنظيم ورش عمل تدريبية تفاعلية ، تم من خلالها تدريب المرأة على مهارات مختلفة في إعادة اكتشاف القدرات والإمكانيات و فهم آليات التغيير، ووضع خطط النجاح المستقبلية بالإضافة إلى المهارات الحياتية اللازمة لتحقيق الأهداف المختلفة للمرأة في أي مرحلة عمرية، أو في أي مستوى اجتماعي أو اقتصادي أو وظيفي.

- مشروع تمكين المرأة في العشوائيات:

هدف المشروع إلى تمكين المرأة المعيلة مجتمعياً وسياسياً عن طريق توفير المهارات الحياتية اللازمة وإمدادها بالأدوات التي تمكنها وتساعدتها من المشاركة كمواطنة كاملة ، وتنظيم المجتمع عن طريق خلق كوادر تكون هي حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية، وتوصيل حقوق المرأة المعيلة لصناع القرار وتنبيههم بأي سياسات أو قوانين تميز ضدها.

- مشروع محو الأمية بحلوان:

هدف المشروع إلى محو أمية 430 سيدة وفتاة بعزبة وعرب الوالدة بحلوان.

- مشروع مدرستي:

يهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية للمدرسة الابتدائية المشتركة بكفر العلو، وتقديم المنح الدراسية إلى 500 طالب وطالبة في المدرسة لدفع الرسوم المدرسية لمن لا يستطيع، والزي المدرسي... إلخ.

كما يستهدف المشروع توفير بيئة مناسبة لجميع طلاب المدرسة وتقديم الرعاية الطبية الفعالة للفئة المستهدفة، بالإضافة إلى إستقطاب مجموعة من الأفراد المتطوعين ذوي صفات قيادية من الجنسين ممن يعيشون بمنطقة كفر العلو، ل عمل على تدريبهم لإكسابهم مهارات القائد الطبيعي وهي كيفية رصد وتحليل مشكلات المجتمع، وكيفية توصيلها للحكوميين والمسؤولين كي يقوموا بحلها.

الانتكاسات والتحديات التي واجهت الجمعيات الأهلية في هذه المجالات السابق ذكرها:

- كما أوضحنا مسبقاً قدمت الجمعيات الأهلية العديد من الأنشطة والخدمات لتحسين وضع المرأة المصرية في السنوات الأخيرة بمختلف المجالات، أبرز التحديات التي واجهت الجمعيات الأهلية هي حالة الانفلات الأمني خلال السنوات الأخيرة، فغياب الأمن جعل من الصعب على الجمعيات الأهلية مواصلة عملها، فضلاً عن أنه كان أحد أسباب انتشار موجات العنف ضد المرأة من الاعتداء بالضرب والتحرشات الجنسية وجرائم الاغتصاب.

- ومن الانتكاسات والتحديات الأخرى التي واجهتها الجمعيات الأهلية في الفترة الماضية صعوبة الحصول على الموافقات الخاصة بالتمويلات وخاصة في السنة التي تولى فيها الإخوان زمام الأمور، حيث توقفت بشكل شبه تام الموافقات على التمويلات؛ وذلك رغبةً من السلطة الحاكمة آنذاك في توقف عمل الجمعيات الأهلية، هذا بخلاف

الهجمة الإعلامية الشرسة على الجمعيات الأهلية والتمويل الأجنبي مما أدى إلى نقل صورة سلبية وغير سليمة عن الجمعيات الأهلية للرأي العام.

- كما توجد محاولات متعمدة لتشويه صورة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، فيما يُعرف بقضية "التمويل الأجنبي"، والذي تم على إثرها مداهمة عدد من المنظمات الغير حكومية الدولية والمحلية، الأمر الذي شجع البعض على المطالبة بتجريم حصول الجمعيات الأهلية على منح أجنبية، وهو الأمر الذي لا يعد في مصلحة البلد لأن توقف التمويل الأجنبي لهذه المنظمات سوف يتسبب في عدم قدرتها على تقديم أنشطتها التنموية وسيؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في مصر.
- كما تعاني الجمعيات الأهلية في مصر حتى الآن من **عدم وجود تشريعات واضحة منظمّة لعملها**، فعلى مدار السنوات الماضية صدرت العديد من المقترحات لقوانين تنظيم عمل الجمعيات الأهلية ولكنها كلها لم تخرج لحيز التنفيذ ولا يزال هناك العديد من النقاش حولها، بالإضافة إلى أن الجمعيات تواجه تحدي آخر في هذا الشأن متعلق بعدم مشاركة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في تشريع القوانين التي تحكم عملهم وهو ما ترفضه هذه الجمعيات.
- وفيما يخص مجالات "النساء في مواقع صنع القرار، والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، والنساء والإعلام"، فالجمعيات الأهلية عملت كثيراً من خلال فعاليتها المختلفة على إيصال رسائلها بشأن متطلبات المرأة المختلفة والمتمثلة في تمكينها سياسياً والنهوض بها على كافة المستويات، إلا أنه وتحديداً **بعد ثورة 25 يناير وحتى قبل 30 يونيو كان نادراً ما تؤخذ متطلبات الجمعيات الأهلية تلك "بشأن قضايا المرأة" بعين الاعتبار، وحقيقة لم يتغير الوضع كثيراً بعد 30 يونيو، ولكننا نرى بوادر أمل على طريق تمكين المرأة.**